في الواقع الاقتصادي

من وحي التظاهرات الفساد المالي والإداري (٣)

عباس الغالبي

أكدت كشير من المعطيات أن الفساد المالي والإداري يضرب أطناب المؤسسات الحكومية بقوة، في وقت مازالت المؤسسات الرقابية الرادعة للفساد بأنو اعه لم تصل إلى حد يتصدى لهذه الآفة المعششة في المؤسسات الحكومية، والتي لم تكن وليدة الصدفة أو جاءت تحت ضغط المرحلية الحالية، بقدر ما كانت نتيجية حتمية لتراكمات سابقة أوجدتها تداخلات سياسية واجتماعية واقتصادية، أفضت إلى أن تكون حالة الفساد المالي والإداري ملمحاً لافتاً للنظر يتطلب وقفة جدية لإيجاد السبل القانونية والثقافية والتوعوية للحد منه أولأ سعداً لاستئصاله من الجذور.

ولأن المشهد خطير وبدون تهويل ومبالغة أقول إن الفساد المالى الذي أوجد وصنع المفسدين سيلقى بظلاله ليس على المنظومة الاقتصادية فحسب بل حتى على المنظومة الاجتماعية والقيمية، حيث تأتى مطالبات المتظاهرين في هذا الاتجاه الداعي إلى التعامل مع الفساد كمسألة غاية في الأهمية فهي السبيل لتحقيق مشاريع اقتصادية وخدمية وتنموية وإعمارية تلامس هموم المحتجين. ولدينا في العراق ثلاث مؤسسات رقابية تتصدى

للفساد الله والإداري هي هيئة النزاهة ولجنة النزاهـة النيابيـة وديـوان الرقابـة الماليـة، وتسندهـم مكاتب المفتشين العموميين في الوزارات والهيئات غير المرتبطة بوزارة، وكلها تسعى بكل ما أوتيت من حصانـة قانونية إلى أن تحد من الفسـاد، إلا أن الأعوام السبعة الماضية كشفت لناعن معطيات مهولة جعلت من السواد الأعظم يتحدث علانية وبملء الفم عن فساد كبير تحاول الحكومة التقليل من حجمه ومديات تأثيره إلا أن الشمس لا تحجب بغربال، وأصبح القاصى والداني يتحدث عن قصص الفساد الكبيرة على الرغم من وجود هـذه المؤسسات، حيث تتطلب الأمـور من الحكومة على ضرورة خلق مناخات تساعد هذه الهيئات المستقلة على أداء دورها الرقابي بصورة التشخيص والملاحقة القانونية وإنزال القصاص العادل بالفاسدين، فضلاً عن الحاجة الملحة لتشريع عدد من القوانين التي تؤدي إلى تفعيل الرقابة من خلال الأدوار المرسومة لكل من هذه المؤسسات، يضاف إلى ذلك وعى الجمهور باتجاه إشاعة مفاهيم النزاهة عن طريق المؤسسات البحثية والإعلامية ومنظمات المجتمع المدني.

ولكن تبقى مسألة غاية في الأهمية أفرزتها معطيات المرحلة السابقة، التستر اللافت للنظر من قبل الجهات الحكومية لكثير من حالات الفساد المالي والإداري لأسباب شتى على وفق مصالح حزبية أو مذهبية، ما يتطلب فضح هـؤلاء المفسديـن ليس انسجاما مع المطالبات الشعبية بل هنالك وازع وطني و أخلاقي وقانوني وحتى ديني وشرعي يستدعي فضح المفسدين

abbas.abbas80@yahoo.com

فيما يتجه المصدرون إلى زيادة الإنتاج في أوبك

خبراء ينتقدون وزارة النفط بعدم استغلالها فجوة الإنتاج التي أحدثتها أحداث ليبيا

بغداد/ احمد عبد ربه - وكالات

انتقد عدد من الخبراء وزارة النفط بعدم استغلالها للفراغ الذي أحدثته تداعيات الأحداث في ليبيا لمستويات الإنتاج والتصدير في منظمة أوبك.

وقال الجواهري لـ (المدى الاقتصادي): إن توقف الإنتاج الليبى ليسلك أي تأثير على زيادة صادرات العراق النفطية مبيناً أن حصة العراق من الصادرات النفطية في منظمة أوبك تقدر ب(٤مليون برميل)، فيما أن صادراته حالياً تقترب من ٢مليون و ٢٠٠٠برميل يوميا ما يدل على انعدام الطاقة التصديرية.

وأضاف الجواهري أن الزيادة التي حصلت لم تتجاوز (١٠٪) وقد كان لجو لات التراخيص التي أبرمتها وزارة النفط مع شركات النفط العالمية الأثر الكبير في هذه وتابع الجو اهري: أن الدولة المستفيد في الدرجة الأولى

من توقف التصدير النفطي في ليبيا هي السعودية فقد تجاوز تصديرها إلى أكثر من (٩مليون برميل) يومياً لافتاً إلى أن الإنتاج في الأخيرة لم يتجاوز هذا الحجم. مشيراً إلى أن الزيادة التي طرأت على أسعار النفط هي نتيجة الاضطرابات التيّ حدثت في المنطقة العربيـة مما قلل الإنتاج، وبالتالي تكونت أزمة في سوق النفط العالمية مما أدى إلى ارتفاع الأسعار.

إلى ذلك قال الخبير الاقتصادي والتدريسي في جامعة بغداد فاضل عبد ربه لوكالة كردستان للأنباء (أكانيوز) إن وزارة النفط عجزت عن رفع مستوى إنتاجها من النفط الخام بما يتالاءم مع احتياجات منظمة اوبك العالمية، وخاصة أن أسعاره قد تجاوزت الحد الذي كانت الحكومة قد ضمنته في الموازنة وهو ٨٠ دو لاراً"

وأضاف انه كان يفترض بوزارة النفط أن تجد بدائل سريعة لتصدير النفط، تسهم في رفع مستوى احتياجات أوبك، وتسد جنءاً من عجز ليبيا عن التصدير بسبب أحداث العنف التي تسود البلاد".

وتابع انه ينبغي على وزارة النفط أن ترفع العبء الإداري الذي يعيق تنفيذ المشاريع النفطية، ومن ثم يعيق رفع مستوى التصدير العراقي للنفط الخام".

ويرى عدد من الخبراء المعنيين بالدراسات النفطية أن العراق يفتقر حتى الأن إلى سياسة نفطية واضحة المعالم والتي كانت سببا في تأخير تطوير ثروته النفطية.

من جانبه يرى الخبير الاقتصادي وعضو منظمة (اقتصادنا) المحلية المعنية بمتابعة شؤون النفط و الاقتصاد في البلاد سلام الهلالي لـ (أكانيوز) إن "وزارة النفط عليها أن تجد بدائل سريعة للنهوض بتصدير النفط؛ ليس فقط عبر موانئ البصرة وأنبوب جيهان



ويذكر أن لجنة النفط والغاز في مجلس النواب العراقي تسعى إلى مراجعة عقد أنبوب جيهان الذي أبرمته الحكومة العراقية في تشرين الأول الماضي مع تركيا. وأضافٍ الهلالي أن وزارة النفط كان يفترض أن تشكل مُجلساً أعلى لتصدير النفط، يشرف ويسرع عملية

التصدير بما يتلاءم واحتياجات العراق الفعلية ٰ وتابع أن ارتفاع برميل النفط الخام إلى ١١٧ كان متوقِّعاً، وخاصـة أن الأحـداث التي شهدتها مصـر أثرت كثيراً في استقرار سوق أسعار النفط الخام في أوبك".

بغداد / وكالات

أعاد قرار مجلس النواب بتشكيل

لجنة برلمانية للتحقيق في مخالفات

وأداء شركات الهاتف النقال واقع

خدمات الاتصالات في العراق

للظهور مجددا على الساحة

الإعلامية، خاصة مع كشف هيئة

الاتصالات والاعلام عن طرح

شركة زين لخمسة ملايين شريحة

غير مرخصة ما أدى إلى تغريمها

، وتناولت وسائل الإعلام بالأونة

الأخيرة مشاكل شركات الهاتف

النقال في العراق وواقع خدمات

الاتصالات بعد أن زاد استياء

المستفيدين من خدمات هذه

الشركات باعتبار أنها لا تلبى

طموحاتهم ، فضلا عن العديد من

المخالفات التي رافقت عمل هذه

الشركات مما حدى بمجلس النواب

العراقى بتشكيل لجنة للتحقيق في

هذه المخالفات المالية منها والفنية.

وذكرت مصادر إعلامية مطلعة

الاستثمارية الجديدة في هذا

القطاع المهم والحيوي والذي يمكن

اعتباره واحدا من أهم القطاعات

قطاع الاتصالات لوكالة الصحافة

وإيقاف عمل الشرائح المطروحة.

وأعلنت وزارة النفط في شهر أيلول العام الماضي عن أن مخزون النفط الخام في البلاد يبلغ ٥٠٥ مليارات برميل من مجموع الحقول المكتشفة التي تبلغ ٦٦ حقلاً نفطياً، فيما يبلغ الاحتياطي القابل للاستّخراج نحو ١٤٣ مليار

من جانبه یری عضو فی منظمة "A.U.K"، وهی منظمة أميركية لديها فرع يعمل في العراق، ستار القاضي لـ(أكانيـوز) أن وزارة النفـط كان يفترضـ بهـا تصديـر النفط وفق مامتوفر لديها من أليات التصدير الحالية إلى

خبير اقتصادي: إيرادات قطاع

الاتصالات بعد النفط

٢،٥٠٠ مليون برميل خلال شهر شباط الماضي بدلاً من ۲۰۲، ۲ مليوني برميل .

وأضاف أن "أعمـال العنـف في ليبيا التي تجـري حالياً لابد من استغلالها لصالح العراق في رفع مستوى الإنتاج النفطي وفق تفاهمات جديدة مع منظمة أوبك ٰ

وتابع القاضي أن "التوجيه الحكومي إلى استثمار الشركات النفطية العالمية قوي وفاعل، إلا انه من الضروري انجاز المشاريع وفق أنظمة التعاملات الوطنية، من دون أي تهميش لدور الشركات النفطية

وكانت وزارة النفط العراقية قد أعلنت أن الوضع الحالى للتصدير النفطي أي ٢٠٢٠٢ مليون برميل شهرياً سيسد النقص الحاصل في موازنة عام ٢٠١١ والذي يبلغ ١٣

وكانت بغداد قد عارضت إبرام عقود نفطية بين اقليم كردستان وشركات أجنبية دون الرجوع إليها، واعتبرتها غير قانونية"، في وقت أكد فيه الإقليم مرارا وتكرارا على ان الدستور العراقي يخوله هذا الحق.

وتعتزم النفط العراقية زيادة صادراتها خلال السنوات الست المقبلة الى ١٢ مليون برميل يوميا، بعد الحصول على موافقة منظمة النفط العالمية (أوبك).

في غضون ذلك أفادت صحيفة فايننشال تايمز أمس الثّلاثاء أن أعضاء منظمة أوبك سينضمون الى السعودية فى زيادة انتاج النفط لتهدئة الاسعار المرتفعة والمخاوف منّ حدوث انهيار للامدادات في الغرب.

وذكرت وكالة رويترز ان الضام الامريكي الخفيف أغلق يوم الاثنين الماضي متجاوزا ١٠٥ دولارات للبرميل ليسجل أعلى مستوى منذ أيلول ٢٠٠٨ بفعل المخاوف من اتساع نطاق اضطرابات الشرق الاوسط التي خفضت صادر أت لبينا النفطية.

وقالت الصحيفة نقلا عن مسؤولين نفطيين ان الكويت والامارات العربية المتحدة ستزيدان انتاجهما حوالي ٣٠٠ ألف برميل يوميا في الاسابيع القادمة.

وأضافت أن من المتوقع سريان زيادة الانتاج بحلول وائل نيسان. وستؤدي هذه الزيادة بالإضافة الى زيادة الانتاج في وقت سابق من جانب السعودية الى تعويض نقص الامدادات الناجم عن هبوط الصادرات الليبية.

و أبلغت شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) عملاءها الأسيويين في أول مارس اذار أنها ستورد الكميات المتعاقد عليها بأكملها من خام زاكوم السفلي وأم الشيف وزاكوم العلوي رغم أنه سيكون هناك خفض يبلغ عشرة باللَّلَة فَي خَام مربان الرئيسي. وقال منتجون في أوبك انه لن يكون هناك نقص في

إمدادات الخام.

التجارة تستثني فئات من مبالغ تعويض التموينية والبرلمان يرفض تحويلها لمجالس المحافظات

بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

استثنت وزارة التجارة المسافرين وذوي الدخول العالية من برنامجها لتوزيع المبالغ التعويضية عن مفردات الحصة التموينية السابقة التي أقرها مجلس الوزراء في وقت سابق المتضمنة منتح مبلغ ١٥ ألف دينار لكل فرد .

وقال بيان للوزارة بحسب (الوكالة الإخبارية للانساء): ان برنامجها يتضمن منح المبلغ للعوائل والأفراد المسجلين على البطاقات التموينية، وعدم منح العوائل والأفراد المحجوبين بسبب السفرأو من ذوي الدخول العالية ، وبحسب قوائم الجرد الدَّى أُعدته دائرة التخطيط و المتابعة في الوزارة التي زودت بها المحافظين.

وأضاف البيان: ان الوزارة تسعى حاليا الى توفير جميع مفردات البطاقة التموينية في جميع مخازن البلاد عبر تعاقدات سريعة بهدف تأمين إيصال المفردات كاملة وتحقيق الأمن الغذائي للمواطن وبما يلبي حاجاته " .

ونفت الوزارة أي زيادة في المبالغ التي تستقطع

الخليل والخبرق التي تحدث في هنذا الجانب عبر البريد الكتروني والهواتف الساّخنة لكل من مكتب المفتش العام ودائرة الرقابة التجارية والمالية.

صحفى مؤخراً عن تخصيص مبلغ ١٥ الف دينار لكل السابق الحاصل في البطاقة التموينية .

في غضون ذلك رفضت اللجنة الاقتصادية والاستثمار البرلمانية تحويل البطاقة التموينية

من المواطنين جراء مواد الحصة التموينية التي لاتتجاوز /٢٥٠/ دينار ، كون دائرة الرقابة التجارية والمالية ومكتب المفتش العام في الوزارة أعدا أليات جديدة لتحديد الوكلاء المخالفين بغية اتخاذ إجراءات قانونية وإدارية ". ودعت الوزارة المواطنين الى الابلاغ عن حالات

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي اعلن في مؤتمر

فرد لتعويض النقص الحاصل في مفردات البطاقة التموينية ، مشيرا الى ان هذا المبلّغ سيوزع بشكل شهري، في حين اعلن وزير الدولة الناطق باسم الحكومة على الدباغ تخصيص مجلس الوزراء مبلغ • • ٥ مليار دينار لتعويض المواطنين عن النقص

الى مجالس المحافظات،وذلك لصعوبة السبطرة والمراقبة على ١٨ جهة .وقالت عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار ناهدة الدايني (للوكالة الإخبارية للأنباء): طلبنا من رئيس الوزراء نوري المالكي

الى مجالس المحافظات . وعللت الدايني سبب رفض اللجنة الاقتصادية هذه الخطوة، وذلك لصعوبة السيطرة والمراقبة على (١٨) مجلس محافظة ، بعدما كانت هناك جهة واحدة وهي وزارة التجارة.

عدم تحويل تخصيصات مفردات البطاقة التموينية

وأوضحت الدايني: في حال حدوث نقص في مبالغ مفردات البطاقة التموينية، ستستدين وزارة التجارة من البنك المركزي، اما اذا تسلمتها مجالس

الحافظات فمن اين ستستدين؟". واكدت الدايني سيكون هناك كتاب رسمي موجه الي

رئيس الوزراء من خلال المقترحات التي توصلنا اليها يتضمن المطالبة ببقاء مفردات البطاقة التمونية من واجبات وزارة التجارة مع فرض رقابة شديدة

برلمانية: الفترة الحالية بحاجة إلى تشجيع القطاع الخاص

بغداد/ وكالات

قالت عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب ناهدة الدايني إن الفترة الحالية التي يشهدها البلد من الناحية الاقتصادية بحاجة إلى تشجيع القطاع الخاصس للقيام بنشاطاته وتفعيل هذا النشاط من اجل المساهمة في بناء واقع البلد الاقتصادي.

نوع المادة

السمنت العادى

السمنت المقاوم

السمنت الابيض

الرمل

الطابوق

شیش ۱/۲ انج

كاشي عراقي

الكمية

۱ طن

٤٠٠٠ طابوقة

قطعة واحدة

الى إن اللجنة الاقتصادية ستضيف يوم غد الاربعاء عددا من المديرين العامين في وزارة التخطيط، اضافة الى تضييف رئيس هيئة الاستثمار بداية الاسبوع القادم من اجل وضع

في البلاد ، كما ستضيف وزير

واشارت الدايني لوكالة

الصحافة المستقلة (إيبا)

خطوات لتحسينها وتفعيلها وبالتنسيق مع وزارة التجارة منوهـة إلى إن اللجنة ستشكل وفدا لزيارة الوزارة للاطلاع ألية جديدة للحياة الاقتصادية

السعر بالدينار

17.,...

٤٠٠,٠٠٠

٣٥٠,٠٠٠

٧٠٠,٠٠٠

وأوضحت إن البطاقة التموينية هي من أهم الأمور التموينية . وشهدت بغدادو اغلب محافظات التي تسعى اللجنة لمتابعة أوضاعها وما اتخذ من

بصورة مباشرة على ما اتخذ

بالدينار

باذنجان

بصل بانواعه

برتقال عراقي

ليمون عراقي

رمان

لالنكي

تفاح

موز

برتقال مستورد

العراق وخلال الفترة الماضية تظاهرات شعبية كبيرة تطالب بتحسين الخدمات وخصوصا مفردات البطاقة التموينية والتي يعتمد عليها نسبة كبيرة من المواطنين.

من خطوات نحو تحسين

أن الموضوع لم يقف عند حدود الشركات العاملة حاليا في قطاع وتفعيل مفردات البطاقة الاتصالات بالعراق بل فتصح الباب على مصراعيه لمناقشة الخطط

بعد قطاع النفط من حيث المردود الاقتصادي للبلد. وقال خبير اقتصادي متخصص في

٣,٠٠٠

٤,0٠٠

۱ کغم

۱ کغم

الموجودة والتى تثار بين الحين والأخر علامات استفهام كثيرة على خدماتها المقدمة. وأضاف الخبير الذي طلب عدم ذكر

اسمه: أن الحكومة العراقية سيق وان قررت أواخر العام الماضي تأسيس شركة هاتف نقال وطنية وبنسبة مشاركة مع إحدى الشركات العالمية، لكن القرار لم يطبق حتى الأن بصورة فعلية بسبب مشاكل تشريعية بين وزارة الاتصالات وهيئة الإعلام والاتصالات فضلا عن إعلان هيئة الاتصالات عن خطط لطرح إجازة عمل من الجيل

المستقلة (إيبا): إن السوق

العراقى يعد محط أنظار العديد

من الشركات العالمية الناجحة في

قطاع الاتصالات وهذا ما أكدته

وزارة الاتصالات وهيئة الإعلام

والاتصالات، حيث هناك أكثر من

شركة لديها رغبة جادة في العمل

فى العراق ومنافسة الشركات

الثالث هذا العام. وتابع: في قراءة سريعة عن النواحي الايجابية لهذا الأمر هناك العديد من الأمور التي قد تكون خافية عن المهتمين في هذه السوق وهى فضلا عن دخول واردات مالية كبيرة لخزينة الحكومة العراقية من خلال الواردات التي قد تصل لمئات الملايين من الدولارات سنوية فأنها ستوفر فرص عمل كبيرة جدا للشباب العراقي من الخريجين الجامعيين قد تصل إلى أكثر من

١٥٠٠ وظيفة مباشرة و٠٠٠٠

ألاف وظيفة غير مناشرة ناهيك عن الانعكاسات الإيحابية الأخرى مثل واردات الضرائب والإدخال الكمركي لمعدات هذه الشركات. وشدد الخبير على ضرورة أن تمضىي وزارة الاتصالات قدما

وبأسرع وقت في إعلان تأسيس هذه الشركة، بالشراكة مع شركة عالمية خاصة وان الوزارة وبحسب مسؤولين فيها مثقلة برواتب موظفيها الذي يبلغ عددهم الألاف حيث أن اغلب دوائر هذه الوزارة تعمل بأسلوب التمويل الذاتي وبالتالى هي فرصة جيدة لتوفير واردات وعائدات مالية للوزارة وأيضا للقضاء على البطالة الموجودة بين العديد من موظفي الوزارة من خلال الاتفاق مع هذه الشركات للاستفادة من خبرات العديد من هـؤلاء الموظفين وتعيين

المراد تأسيسها. وأكد أن قطاع الاتصالات بحاجة لوقفة جادة من جميع المعنيين سواء كانوا سياسيين أو مشرعين أو اقتصاديين لأن مجال العمل والتطور في هذا القطاع لم يلب حتى الأن طموحات مستخدمته الذين يطمحون الى خدمات توازي ما موجود في بقية دول العالم.

نسبة كبيرة منهم في هـذه الشركة

يذكر أن هناك ثلاث شركات رئيسة للهاتف النقال في العراق هي زين العراق ،واسيا سيل ،وكورك منحت تراخيص عمل طويلة الأمد بموجب مزايدة علنية أقيمت عام ٢٠٠٧.

النقل: انتهاء المشاكل

المائية بين العراق وإيران

بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي أعلنت وزارة النقل انتهاء المشاكل

الخلافية مع إيران بشأن الحدود المائية وقال وزير النقل هادي العامري لوكالة كردستان للانباء (أكانيوز) إن المشاكل الحدودية المائية بين العراق وايران

انتهت حسب ما بلغنا به وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري ولم يتبق أي متعلقات مهذه القضية خاصة فيما يتعلق بهور العمية والخلافات التي دارت وتثار بين الحين و الاخر مشاكل مع أيران بشأن الحدود بشكل عام والمائية على

وجه التحديد الامر الذي دعا البلدين إلى تشكيل لجنة لحل المشاكل الخلافية. واضاف أن الوزارة ستبدأ مرحلة حديدة من التعاون مع ايران لتوفير ارضية تعاون ناجحة ترتقى بالملف الاقتصادي

وكانت وزارة النقل قد اعلنت الاثنين الماضي ان الحدود المائية مع الكويت قد تعيق انجاز مشروع ميناء الفاو الكبير. وتابع أن الوزارة ستعمل على تطبيع الاوضاع للصدود المائية بين العراق والكويت وانهاء جميع المشاكل الخلافية بين البلدان المرتبطة مع العراق مائيا الامر الذي سيسهل انشاء الموانئ والممرات المائية للسفن".

والمائي بين البلدين.

من المؤمل ان يغير الميناء خارطة النقل البحري العالمية كونه سينقل البضائع من اليابان والصين وجنوب شرق أسيا إلى اوروبا عبر العراق.

اسعار اٹسکا		اللحوم	اسعار	(AUE)	
اسبین بن	السعر	الكمية	المادة	dol	
ميامي غمدان			١ – العراقية		
دفدوف	10,	۱ کغم ۱ کغم	دجاج	".i.,i * * * * ti 451 . * \$ti 1	
دنهل کام ۱۰	V.0	۱ کغم	سمك	جدول باسعار الفواكه والخضراوات	أسعار المواد الانشائية

۲- المستوردة

لحم هندي مراد

دجاج برازيلي

افخاذ امريكى

دجاج كفيل

دجاج برازيلي مراد

بالدينار

٧0٠

(كلوص)	اسعار السكائر	
٦,٠٠٠	سبين	
٣,٥٠٠	بن	
٤,٠٠٠	ميامي	
٣,٧٥٠	غمدان	
1.,0	فدوف	
17,***	نهل	
0,70+	<u>ئلوان</u>	
٧,٥٠٠	جيتانز	

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي					
السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار	العملة		
17	دینار اردنی	127.	ورو		
45.	ريال سعودي	114.	و لار امریکی		
٣٦.	درهم اماراتی	۱۸٦٠	جنيه استرليني		
77	ليرة سوري	10	بن یابانی		
١	ليرة لبنانية	44	ینار کویتی		
			ومان ایرانی		

السعر بالدينار	الكمية	المادة		
٦٠,٠٠٠	٥٠ كغم	طحين صفر عراقي		
00,	٥٠ كغم	طحين صفر اماراتي		
٦٥,٠٠٠	٥٠ كغم	رز عنبر عراقي		
77,	٥٠ كغم	رز امیرکي		
٤٧,٠٠٠	٣٩ كغم	رز هندي		
۲۰,۰۰۰	١٥ كغم	دهن طعام		
۲,0۰۰	۱ لتر	زيت		
٦٥,٠٠٠	٥٠ كغم	سكر		
0,	۱ کغم	شىاي		
١,٥٠٠	٤/١ كغم	شباي الوزة		
10	٤/١ كغم	شاي تفاحة		
10	٤/١ كغم	شاي عطور		
70	ا كغم	معجون طماطة		

اسعار المواد الغذائية